قانون التّأويل عند المتكلّمين وأثره في دفع التّعارض بين العلم التّجريبيّ والنّصوص الشّرعيّة – دراسة نظريّة تطبيقيّة

The Principle of Interpretation Among Theologians And Its Impact on Resolving the Conflict Between Empirical Science and Religious Texts: A Theoretical and Applied Study

د. محمّد لمين إبرّاقن

جامعة الجزائر، كلية العلوم الإسلامية (الجزائر)

ml.iberraken@univ-alger.dz

تاريخ الارسال: 2026/05/12 تاريخ القبول: 2026/06/25 تاريخ النشر: 2026/06/30

ملخص:

مع تطور العلوم الحديثة منذ عصر التنوير إلى الأزمنة المتأخرة، ظهرت مشكلة شبيهة بمشكلة تعارض العقل والنقل، وهي التعارض بين العلم والنقل. وقد حاولت هذه الدراسة تأسيس قانون للتأويل على غرار ما فعله علماء الكلام المتقدمين، ثم تطبيقه على مسألة التعارض بين نظرية التطور والقرآن الكريم. وقد توصلت إلى أن النص الشرعي يؤيد القول بالخلق المباشر في ظاهره عند حديثه عن الحيوانات، بينما تشير أدلة التطور إلى خلاف ذلك. وبما أن أدلة الطرفين ليست قطعية بل ظنية، فيمكن للمرء أن يعتقد بأي منهما إذا لم يترجح لديه أحد الدليلين. وتوصلت أيضا إلى أن النص الشرعي صريح وقطعي في مسألة خلق الإنسان خلقا مباشرا من غير تطور، بينما ليس عند الداروينية دليل قطعي على تطوره، لذلك يجب الإيمان بالنص الشرعي وتأويل معطيات النظرية.

الكلمات المفتاحية: العلم التجريبي، النصوص الشرعية، قانون التأويل، المتكلمون، التعارض.

Abstract:

With the development of sciences from the age of enlightenment to these late times, a problem similar to the conflict between reason and scripture, which is the conflict between science and scripture? This study tried to establish a law of interpretation along the lines of what the early Muslim theologians did, and then applied it to the conflict between the theory of evolution and the Quran. What it found was that there is a conflict in the way animals and humans were created: Scripture appears to confirm creationism when it talks about animals, and the proves of evolution the contrary, and since both their proofs are not certain and definitive, one can believe either one if they can't outweigh the evidences. Scripture is unequivocal about the creation of Adam, and Darwinism didn't reach certainty about his evolution, so we believe Scripture and reinterpret the findings of the theory.

Keywords: empirical science, scriptural texts, the law of interpretation, the theologians, conflict.

1. مقدّمة

من أشهر القضايا العلميّة الّتي خاض فيها المسلمون في القرون الأولى، والّتي بسببها تفرّقت الأمّة الإسلاميّة إلى فرق ومذاهب شتّى هي مسألة تعارض العقل مع النّقل.

وممّا تميّزت به مدرسة أهل الرّأي على غيرها من المدارس هو تأسيسها لمنهج أصوليّ مبتكر لقراءة النّصوص الدّينيّة مكّنتهم من حلّ هذه المعضلة، وذلك بوضع قواعد منهجيّة للتّمييز بين مراتب دلالات الألفاظ من حيث الوضوح والخفاء، وذلك بالتّفريق بين ما كان نصّا وما كان ظاهرا وما كان مؤوّلا، فتعاملوا مع كلّ مرتبة من تلك المراتب على حسبها، ووضعوا قانونا علميّا للتّعامل معها هو قانون التّأويل كما يسمّيه الإمام الغزاليّ، وبه حلّوا تلك الإشكاليّة.

1. 1 إشكاليّة البحث

مع تطوّر العلوم التّجريبيّة منذ عصر التّنوير إلى هذه الأزمنة المتأخّرة، ظهرت عندنا إشكاليّة مماثلة للمعضلة السّابقة في خطورتها وعمق آثارها وهي مسألة تعارض معطيات ومستجدّات العلم التّجريبيّ مع النّقل، وبسببها انقسم المحدثون إلى مدارس متنوّعة، فاحتجنا إلى قانون جديد للتّأويل نعيد به قراءة النّصوص الشّرعيّة بطريقة تمكّننا من الجمع بين العلم والنّقل دون الإخلال بأحدهما على الآخر.

2.1 هدف البحث

تهدف هذه الدّراسة إلى تأسيس قانون للتّأويل على غرار ما وضعه المتكلّمون لدفع هذا التّعارض، وللوصول إلى هذا الغرض لا بدّ من عرض وتحليل قانون التّأويل كما قعّده المتكلّمون أوّلا، ثمّ تهذيبه بما يوافق موضوع البحث (العلم التّجريبيّ)، ثمّ عرض تلك المقاربة على أحد أهمّ النّظريّات العلميّة للتّحقّق من صحّته في الإجابة عن الإشكاليّة، وهي نظريّة التّطوّر الدّاروينيّ.

3.1 أهمّيّة البحث

تكمن أهمّيّة هذه الدّراسة في أنّها تعالج أحد أخطر الشّبهات الفكريّة المعاصرة الّتي يواجهها المسلون ضدّ دينهم وعقيدتهم ونصوصهم المقدّسة.

واختيار هذه النّظريّة (التّطوّر الدّاروينيّ) والتّطبيق عليها دون غيرها لأنّها هي الّتي بسببها ترك كثير من المسلمين الإسلام؛ لأنّ التّعارض بينها وبين النّصوص قطعيّ لا يمكن رفعه إلّا بتضعيف أحدهما؛ ولأنّها الحجّة الّتي يستعملها أصحاب الإلحاد الجديد لإنكار الدّين وبيان أنّه من صنع البشر.

1. 4 الدّراسات السّابقة

من البحوث العلميّة الّتي وقفت عليها في مناقشة تعارض النّصوص الشّرعيّة بنظريّة التّطوّر الدّاروينيّ رسالة داود سليمان جلاجل بعنوان: "الإسلام والتّطوّر البيولوجي"[1]،

إلّا أنّه لعدم تأصليه لقانون منهجيّ للتّأويل والالتزام به قد توصّل فيه إلى عدم معارضة القرآن للقول بتطوّر الإنسان، وهذا مخالف لصريح الآيات وقانون التّأويل كما سيأتي، ومثلها كتاب صهيب أحمد مالك بعنوان: "الإسلام والتطور: الغزالي والنموذج التطوري الحديث"[2]، وفيه ترجيح احتمال وجود بشر من غير بني آدم يمكن أن يكون الله قد خلقهم عن طريق آلية التطور الداروينية.

1. 5 منهج البحث

للوصول إلى الإجابة عن الإشكاليّة الّتي وضعناها سلكنا منهج التّحليل في عرض قانون التّأويل عند المتكلّمين وتبسيطه وإعادة تأصيله وفي شرح النّصوص الشّرعيّة، والمنهج النّقديّ في مناقشة أدلّة التّطوّر الدّاروينيّ وبيان درجتها من حيث الحجّيّة.

خطّة البحث

بما أنّ الدّراسة فيها جانب تأصيليّ لقانون التّأويل وآخر لتطبيقه، حسن تقسيمها إلى مبحثين:

الأوّل: في تأصيل قانون التّأويل عند المتكلّمين وبيان منهجهم في دفع التّعارض بين العلم والدّين (الدّراسة النّظريّة).

والثّاني: في تطبيق قانون التّأويل على تعارض نظريّة التّطوّر الدّاروينيّ بالنّصوص الشّرعيّة (الدّراسة التّطبيقيّة).

2. تأصيل قانون التأويل عند المتكلّمين ومنهجهم في رفع التّعارض بين العلم التّجريبيّ والنّصوص الشّرعيّة (الدّراسة النّظريّة)

بحث المتكلّمون مسألة تعارض العقل مع النّصوص الشّرعيّة، وهي مسألة شائكة ظهرت من القرن الثّاني الهجريّ مع الجهميّة، ومنذ ذلك الوقت بدأ المتكلّمون في وضع أسس وقواعد علميّة منهجيّة للتّعامل معها ومحاولة حلّ الإشكال الّذي وقع العقلانيون فيه، ومن أهمّ هؤلاء الّذين أسّسوا ضوابط وقوانين للتّأويل تدفع من أخذ بها لرفع ذلك التّعارض هو **الإمام أبو حامد الغزاليّ** (ت. 505هـ) **والإمام فخر الدّين الرّازيّ** (ت. 606هـ).

وما سنقوم به في هذا المبحث هو جمع تلك القواعد الّتي ذكروها وعرضها بطريقة منهجيّة متسلسلة، واستبدال الموضوع الّذي وضعت له (وهو العقل) بالعلم التّجريبيّ، فنجعلها كالمنهج الّذي يعطي السائر عليه أداة أمثل لحل إشكالية تعارض العلم التّجريبيّ مع النّصوص الشّرعيّة.

2. 1. القوانين التأويليّة العامّة قبل الخوض في التّرجيح بين العلم التّجريبيّ والنّصوص الشّرعيّة

يقول الإمام الغزالي متحدّثا عن اختلاف آراء المسلمين في كيفيّة التّعامل مع إشكاليّة التّعارض بين العقل والنّقل ما يلي: "... أذكر قانونا كلّيّا يُنتفع به في هذا النّمط وأقول: بين المعقول والمنقول تصادم في أوّل النّظر وظاهر الفكر، والخائضون فيه **تحزّبوا إلى مفرّط بتجريد النّظر إلى المنقول، وإلى مفرّط بتجريد النّظر إلى المعقول، وإلى متوسّط طمع في الجمع والتّلفيق.**

والمتوسّطون انقسموا إلى **من جعل المعقول أصلا والمنقول تابعا فلم تشتدّ عنايتهم بالبحث عنه، وإلى من جعل المنقول أصلا والمعقول تابعا فلم تشتدّ عنايتهم بالبحث عنه، وإلى من جعل كلّ واحد أصلا ويسعى في التّأليف والتّوفيق بينهما**، فهم إذن خمس فرق."[3]

فموقف الخائضين في مسألة العلاقة بين العقل والنّقل عند الإمام الغزاليّ منقسمون إلى خمس فرق:

الفرقة الأولى: المتّبعون للنّقل وإن عارضه العقل، فلا يؤوّلون النّقل وإن ظهر لهم تعارض بينه وبين العقل محتجّين بأنّ الله على كلّ شيء قدير[4].

الفرقة الثّانية: المتّبعون للعقل وإن عارضه النّقل، ويقولون في تفسير ذلك بأنّ الأنبياء خاطبوا النّاس العوامّ على خلاف الحقيقة بما يوافق عقولهم القاصرة[5].

الفرقة الثّالثة: الّذين جعلوا العقل أصلا والنّقل تابعا له، فيؤوّلون النّصوص قريبة المعنى وينكرون النّصوص الصّعبة ويجحدونها رغم ثبوتها[6].

الفرقة الرّابعة: الّذين جعلوا النّقل أصلا والعقل تابعا له، فأخذوا بظاهر النّقل ولم يتوسّعوا في معرفة مستحيلات العقل فوقعوا في الخطإ[7].

الفرقة الخامسة: الّذين جمعوا بين العقل والنّقل ولم يقصّروا في استقصاء البحث في كليهما، وهو المذهب الرّاجح، ومع ذلك قد يأخذوا في بعض الأحيان بالتأويلات البعيدة، أو يتوقّفون في ترجيح معنى على آخر[8].

ويستفاد من كلام الغزاليّ السّابق بعض القواعد التّأويليّة العامّة الّتي لا بدّ من تطبيقها قبل الخوض في حلّ إشكاليّة التّعارض وهي:

أوّلا: وجوب استيفاء البحث عن أدلّة المنقول، وعن أدلّة المعقول، قبل ترجيح أحدهما على الآخر، فلا بدّ من استقصاء البحث في النّظريّة العلميّة وفهمها على حقيقتها ومعرفة أصولها الّتي قامت عليها ومرتبة أدلّتها المستدلّ بها، ويفعل نفس ذلك مع النّصوص الشّرعيّة.

ثانيا: النّظر إلى مصدري النّقل والعلم على أنّ كلاهما أصل، أي يُنظر إليهما على نفس القدر من الأهمّيّة والاعتبار، لا أن يعتبر أحدهما أهمّ وأولى من الآخر من البداية فيجعل أحدهما أصل والآخر فرع تابع له؛ لذا يجب النّظر إلى النّقل وإلى العلم بنفس الأهمّيّة والاعتبار؛ لأنّ كلاهما يُعتبر دليلا ومصدرا من مصادر المعرفة.

ثالثا: الاضطرار إلى الأخذ بالتّأويلات البعيدة، لكن التّوقف عن التّرجيح في المسائل المشكلة الّتي لم يتبيّن فيها معنى أرجح من الآخر أولى وأفضل، وهو موقف علميّ صحيح يرجع إليه حين تكافئ الأدلّة أو صعوبة التّرجيح.

يلاحظ من هذه القواعد الّتي استخلصناها من كلام الإمام الغزاليّ السّابق أنّها عبارة عن قواعد بحثيّة مهمّة ممهّدة للخوض في حلّ إشكاليّة التّعارض بين العلم التّجريبيّ والنّصوص الشّرعيّة بطريقة علميّة صحيحة، موافقة للمنهج الوسطيّ الّذي ارتضاه الغزاليّ من بين آراء الفرق السّابقة.

2. 2. القانون الكلّي للتّأويل الخاص بالتّرجيح بين العلم التّجريبيّ والنّصوص الشّرعيّة

بعد أن عرضنا للقواعد العلميّة الّتي يلزم تطبيقها قبل حلّ التّعارض بين العلم والنّقل، نعرض الآن الخطوة الموالية في الإجابة عن هذه الإشكاليّة وهي مسألة أيّهما يرجّح عند التّعارض، العلم التّجريبيّ أو النّصوص الشّرعيّة؟

يقول الإمام الرّازي مجيبا عن هذا التّساؤل: "اعلم أنّ الدّلائل القطعيّة العقليّة إذا قامت على ثبوت شيء، ثمّ وجدنا أدلّة نقليّة يُشعر ظاهرها بخلاف ذلك، فهناك لا يخلو الحال من أحد أمور أربعة:

إمّا أن نصدّق مقتضى العقل والنّقل فيلزم تصديق النّقيضين وهو محال.

وإمّا أن نبطلهما فيلزم تكذيب النّقيضين وهو محال.

وإمّا أن نصدّق الظّواهر النّقليّة ونكذّب الظّواهر العقليّة، وذلك باطل؛ لأنّه لا يمكننا أن نعرف صحّة الظّواهر النّقليّة إلّا إذا عرفنا بالدّلائل العقليّة إثبات الصّانع وصفاته، وكيفيّة دلالة المعجزة على صدق الرّسول ﷺ... فثبت أنّ القدح في العقل لتصحيح النّقل يفضي إلى القدح في العقل والنّقل معا، وأنّه باطل.

ولما بطلت الأقسام الثّلاثة لم يبق إلّا أن يقطع بمقتضى الدّلائل العقليّة القاطعة، ونقطع بأنّ هذه الدّلائل النّقليّة إمّا أن يقال: إنّها غير صحيحة، أو إن كانت صحيحة إلّا

أنّ المراد منها غير ظواهرها، ثمّ إن جوّزنا التّأويل اشتغلنا على سبيل التّبرّع بذكر تلك التّأويلات على التّفصيل، وإن لم يُجوّزوا التّأويل فوّضنا العلم بها إلى الله تعالى."[9]

يستفاد من كلام الرّازي السّابق في التّعامل مع مصدر العلم اليقينيّ الّذي يعارض ظاهر النّصوص الشّرعيّة أنّ هناك احتمالات أربعة:

فإمّا أن نأخذ بكليهما، أي بالعلم والنّقل المخالف له، وهذا محال لأنّه يلزم تصديق النّقيضين.

وإمّا أن نكذّبهما، وهذا محال أيضا لأنّه تكذيب للنّقيضين.

وإمّا أن نأخذ بظاهر النّقل ونقدّمه على العلم القطعيّ، وهذا لا يصحّ؛ لأنّه تقديم للظّنّي على القطعيّ.

فلزم تقديم العلم القطعيّ على ظاهر النّقل الظّنّي، ووجب حينئذ تأويل النّقل أو أن يفوّض علم معناه إلى الله تعالى.

ويستفاد ممّا ذكره الرّازي بأنّه لو كان النّقل قطعيّ الثّبوت والدّلالة، وكانت النّظريّة العلميّة ظنّيّة غير يقينيّة، فيقدّم النّقل عليها.

وإن تساوى النّقل والعلم في الظّنّيّة فيرّجح أحدهما على حسب القرائن والأدلّة.

خلاصة كيفيّة التّعامل مع التّعارض بين النّقل والعلم على حسب الإمام الرّازي

النّقل	العلم	المقدّم
قطعيّ	قطعيّ	محال
ظنّيّ	قطعيّ	العلم
قطعيّ	ظنّيّ	النّقل
ظنّيّ	ظنّيّ	على حسب الأدلّة

2. 3. مراتب التّأويل ومنهجيّته

بعد أن يكون الباحث قد رجّح بين العلم التّجريبيّ والنّصوص والشّرعيّة، وقدّم أحدهما على الآخر على حسب القانون الكلّي الّذي وضعه الرّازي، يبدأ في خطوته الأخيرة بتأويل الدّليل الظّنّي (سواء كانت تجربة علميّة أو نصّا شرعيّا) على منهجيّة وخطوات علميّة ذكرها الإمام الغزاليّ.

يقول الإمام الغزاليّ في بيانه لدرجات التّأويل الّتي ينبغي السّير عليها: " فاسمع الآن قانون التّأويل، فقد عرفت اتّفاق الفرق على هذه الدّرجات الخمس في التّأويل، وأنّ كلّ شيء من ذلك ليس من حيّز التّكذيب، **واتّفقوا أيضا على أنّ جواز ذلك موقوف على قيام البرهان على استحالة الظّاهر، والظّاهر الأوّل الوجود الذّاتيّ**، فإنّه إذا ثبت تضمّن ما بعده، **فإن تعذّر فالوجود الخياليّ أو العقليّ، فإن تعذّر فالوجود الشّبهيّ المجازيّ.** ولا رخصة في العدول عن درجة إلى ما دونها إلّا لضرورة البرهان، فيرجع الاختلاف على التّحقيق في البراهين..."[10]

فدرجات التّأويل عند الغزاليّ خمسة وهي:

1- **الوجود الذّاتيّ**، و"هو الوجود الحقيقيّ الثّابت خارج الحسّ والعقل"[11]، "وهو الّذي يجري على الظّاهر ولا يؤوّل"[12].

2- ثمّ إن تعذّر الأخذ بالظّاهر يحمل الكلام على **الوجود الحسّيّ**، و"هو ما يتمثّل في القوّة الباصرة في العين ممّا لا وجود له خارج العين فيكون موجودا في الحسّ، ويختصّ به الحاسّ ولا يشاركه غيره"[13].

3-4- ثمّ إن تعذّر حمل على **الوجود الخياليّ**، و"هو صورة هذه المحسوسات إذا غابت عن حسّك"[14]، أي هو وجود للشّيء حين تخيّلك له في ذهنك، أو يحمل الكلام على **الوجود العقليّ**، و"هو أن يكون للشّيء روح وحقيقة ومعنى، فيتلقّى العقل مجرّد معناه دون أن تثبت صورته في خيال أو حسّ أو خارج"[15].

5- ثمّ إن تعذّر كلّ ما سبق يحمل الكلام على **الوجود الشّبهيّ (المجاز)**، و"هو ألّا يكون نفس الشّيء موجودا... لكن يكون الموجود شيئا آخر يشبهه في خاصّة من خواصّه، وصفة من صفاته"[16].

فإذا وقفنا على نصّ شرعيّ يعارض حقيقة علميّة وامتنع أخذه على ظاهره (أي على الوجود الذّاتيّ)، أوّلناه إلى معنى حسيّ، فإن امتنع الجمع بينهما بمعناه الحسّيّ أوّلناه إلى معنى تخيّليّ أو عقليّ، وإن امتنع ذلك أيضا أخذناه بمجازه.

2. 4. خلاصة قانون التّأويل عند المتكلّمين

بعد عرضنا لقانون التّأويل ومراتبه كما ذكرها الإمام الغزاليّ والإمام الرّازي، يمكننا أن ذكر خلاصة تلك القوانين على شكل خطوات علميّة منهجيّة يسير عليها الباحث حين محاولته لرفع التّعارض بين العلم التّجريبيّ والنّصوص الشّرعيّة كالآتي:

الخطوة الأولى: استقصاء البحث في أدلّة العلم والنّقل، وجعلهما في نفس المرتبة من الأهمّيّة والاعتبار، والأخذ بالتّأويل حين التّعارض أو التّوقّف إن تعذّر ذلك.

الخطوة الثّانية: النّظر في درجة حجّيّة ودلالة كلّ دليل على حدة، فينظر هل هو ثابت بيقين أم بظنّ؟ وهل دلالته على المعنى قطعيّة أم ظنّيّة؟ وينظر في الدّليل التّجريبيّ هل هو قطعيّ أم ظنيّ؟ وهل هو يحتمل تفسيرا واحدا أم عدّة تفاسير؟

ثمّ بعدها يقدّم الدّليل القطعيّ على الدّليل الظّنّيّ، سواء أكان نصّا شرعيّا أو تجربة علميّة.

الخطوة الثّالثة: تأويل الأدلّة الظّنّيّة الّتي تعارض الأدلّة القطعيّة بأحد مراتب التّأويل الأربعة الّتي ذكرها الغزاليّ (الوجود الحسّيّ أو الخياليّ أو العقليّ أو التّشبيهيّ)، سواء كانت هذه الأدلّة نصوص شرعيّة أو نظريّات علميّة.

3.تطبيق قانون التّأويل على تعارض نظريّة التّطوّر الدّاروينيّ بالنّصوص الشّرعيّة (الدّراسة التّطبيقيّة)

سنقوم في هذا المبحث بتطبيق المنهجيّة التأويليّة الّتي استخلصناها من كلام المتكلّمين في رفعهم للتّعارض بين العقل والنّقل ومحاولة تطبيقها على أحد أهمّ النّظريّات العلميّة الّتي سبّبت إشكالا كبيرا في عالمنا المعاصر وهي نظريّة التّطوّر الدّاروينيّ، وتكمن أهمّيّتها أنّها أحد أعمدة الإلحاد الجديد وأكبر أدلّتهم في إثبات بطلان الأديان السّماويّة ومنها الإسلام؛ لأنّ نصوصه في نظرهم مناقضة صراحة لأقوال ونتائج هذه النّظريّة؛ لذا أحببنا أن نأخذها كمثال تطبيقيّ ندرسها ونحاول معالجة التّعارض الموجود بينها وبين النّصوص الشّرعيّة بحسب قانون التّأويل عند المتكلّمين.

3. 1. أصول نظريّة التّطوّر الدّاروينيّ وأدلّتها ومرتبة حجّيّتها

الخطوة الأولى من منهجيّة رفع التّعارض بين العلم التّجريبيّ والنّصوص الشّرعيّة كما قرّرناها سابقا هي استقصاء النّظر في حقيقة النّظريّة العلميّة المعارضة للنّقل وأدلّتها ومدى حجّيّتها كي نعرف مرتبتها قبل أن نرجّح بينها وبين النّصوص الشّرعيّة.

3. 1. 1. أصول نظريّة التّطوّر الدّاروينيّ

تقوم نظريّة التّطور الدّاروينيّ، أو كما تسمّى أيضا بالدّاروينيّة الجديدة على ثلاثة أصول وهي[17]:

الأصل الأوّل: طول الزمن، ومعناه أنّ زمن الكرة الأرضيّة طويل جدّا، أي أنّها قد ظهرت في الكون قبل 4.5 مليار سنة، وأوّل بداية للحياة فيها كانت قبل 3.5 مليار سنة.

الأصل الثّاني: الأصل المشترك للكائنات الحيّة، بمعنى أنّ كلّ الكائنات البيولوجيّة بما فيها الإنسان والحيوان والنّبات لها أصل تاريخيّ مشترك تعود إليه جميعها.

الأصل الثّالث: أنّ القوى الدّافعة لحصول التّطوّر في الكائنات هي الانتخاب الطّبيعيّ والطّفرات العشوائيّة الّتي تحصل في الجينات فيتحوّل النّوع الحيوانيّ من كائن إلى نوع آخر.

3. 1. 2. أدلّة نظريّة التّطوّر الدّاروينيّ ورتبة حجّيتها

يستدلّ العلماء النّاصرون لنظريّة التّطوّر الدّاروينيّ بأدلّة علميّة متعدّدة، أهمّها ما يلي:

أوّلا: الاستدلال بالسّجلّ الأحفوريّ (الحفريّات)، أي بالعظام الّتي اكتشفت على طبقات الأرض، إذ كلّ طبقة ترجع إلى زمن محدّد للأرض تُعرف باستعمال منهج علم الجيولوجيا، بحيث إن وجدت العظام في أدنى الطّبقات فهذا يعني أنّها تعود إلى زمان أقدم من الطّبقات الّتي فوقها، وقد ادّعي وجود عظام أحد الكائنات في الطّبقات الدّنيا وهو على صورة بسيطة غير معقّدة، ثم وجدوا نفس هذا الكائن في طبعات الأرض العليا وهو في صورة معقّدة وأكثر تفصيلا ممّا كان عليه، وهذا دليل على أنّه قد تطوّر مع مرور الزّمن واكتسب خاصّيّات وصفات لم تكن لديه من قبل، مثل: حوت الباكستان باكيسيتوس الّذي يعتقدون أنّه تحوّل إلى حوت مع مرور الزّمن[18].

وهذا دليل ظنّيّ غير قطعي، إذ يحتمل أن يكون الحيوان البسيط الّذي وُجد في الطّبقة الدّنيا غير الحيوان المعقّد الّذي وُجد في الطّبقة العليا، فهما حيوانان اثنان وليس حيوانا واحدا من نفس النّوع تطوّر إلى أن أصبح حيوان من نوع جديد لم يكن عليه من قبل.

ثانيا: الاستدلال بالتّماثل الموجود بين الكائنات، أي يعتقدون أنّ التّماثل البيولوجيّ الموجود بين الأنواع دليل على أنّ هذه الكائنات لها أصل مشترك بينها، مثل: التّماثل الموجود بين عَظم يد الإنسان ورجل الكلب وجناح الخفاش وزعنفة الحوت[19]، فكلّها لها عَظم مماثل لبضها البعض في الشّكل والحجم والطّول.

ومجرّد التّشابه ليس بدليل على وجود أصل مشترك، فهناك تشابه بين كثير من الكائنات الّتي ليس لها علاقة ببعضها البعض، فهو دليل ظنّيّ بعيد لا يصلح للاستدلال.

ثالثا: الاستدلال بالتّشابه والتّغيّرات الموجودة في الوراثة بين الأورانجوتان (إنسان الغابة) والغوريلا والشّامبنزي والإنسان على أنّها تغيّرت من الأورانجوتان إلى الإنسان في كروموزوماتها بأن كان عند الأوّلين 24 كروموزوما وعند الإنسان 23 كروموزوما، فاندمج كروموزومان للأصل المشترك بين الشّامبنزي والإنسان في واحد فأصبح الإنسان له 23 كروموزومان[20].

ونفس ما قيل في الدّليل السّابق يقال في هذا الدّليل، بأنّ مجرّد التّشابه ليس دليلا قطعيّا لا على الأصل المشترك ولا على التّطوّر الكبرويّ (من نوع إلى نوع آخر).

وللتّطوّر الدّاروينيّ أدلّة أخرى غير هذه الّتي ذكرناها مذكورة في المراجع الّتي استشهدنا بها، وهي في جميعها ظنّيّة ومحتملة كما رأينا، ليس فيها دليل صريح لا يتطرّق إليه الاحتمال.

3. 2. النّصوص الشّرعيّة ودفع معارضتها لنظريّة التّطوّر الدّاروينيّ

بحثنا في المطلب السّابق أهمّ ما يتعلّق بنظريّة التّطوّر الدّاروينيّ من حيث النّظر في أصولها وأدلّتها ومدى حجّيتها، وسننظر الآن في النّصوص الشّرعيّة الّتي قد تبدو معارضة لها، وهي النّصوص الّتي تتحدّث عن خلق الحيوانات، ثم الّتي تتحدّث عن خلق آدم والإنسان، وسيتخلّل ذلك ذكر دفع التّعارض بينهما بتطبيق قانون التّأويل عند المتكلّمين.

وسيكون اعتمادنا على الآيات القرآنيّة لأنّها قطعيّة الثّبوت، عكس الأحاديث النّبويّة الّتي تعتبر ظنّيّة الثّبوت لأنّ معظمها آحاد.

3. 2. 1. آيات خلق الحيوان ودفع معارضتها لنظريّة التّطوّر الدّاروينيّ

لم يتطرّق القرآن صراحة للحديث عن كيفيّة خلق الله للكائنات الحيوانيّة بشكل تفصيليّ، لكنّه ذكر لنا أصلها الّذي خُلقت منها وأنّه هو من خلقها.

يقول الله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَٰهُمَاۖ وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ﴾ (الأنبياء:30)، ويقول سبحانه: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍۖ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾ (النور:45)، "وفي الماء قولان: أحدهما: أنّ الماء أصل كلّ دابّة. والثّاني: أنّه النّطفة، والمراد به: جميع الحيوان المشاهد في الدّنيا"[21].

فالله خلق الحيوانات من الماء (سواء كان مقصوده حقيقته أو النّطفة)، فهو ذكر أصلهم الّذي خُلقوا منه، ولم يذكر بتفصيل الطّريقة الّتي خلقهم بها، هل هي بالتّطوّر أم بالخلق المباشر؟ وظاهر الآيات أنّ الله هو الخالق لها مباشرة، وذلك لعدم ذكره لطريقة خلقهم وأنّه

التّطوّر، فيُفهم بأنّها خُلقت خلقا مباشرا منه، وهذا فيه معارضة لنظريّة التّطوّر القائلة بأنّها تطوّرت من أصل مشترك، فكيف يدفع هذا التّعارض؟

يُدفع بتطبيق قانون التّأويل الكّلّي الّذي وضع الرّازي والّذي يقول إذا تعارض دليل ظنّيّ مع دليل ظنّيّ آخر يُقدّم الّذي تدعمه الأدلّة والقرائن، فعندنا هنا ظاهر آيات تدلّ على الخلق المباشر للحيوانات، ودلالة الظّاهر دلالة ظنيّة على المقصود وليست يقينيّة، وهذه تعارضت مع أدلّة ظنّيّة تحتمل القول بتطوّر الحيوانات وهو دليل السّجلّ الأحفوريّ وغيرها من الأدلّة الّتي سبقت، فيصحّ حمل الآية على ظاهرها وتأويل الأدلّة العلميّة بأنّها تدلّ على الخلق وليس على التّطوّر، ويجوز لنا أيضا الأخذ بأدلّة التّطوّر على ظاهرها وتأويل آيات خلق الحيوانات فننزّلها من مرتبة الوجود الذّاتيّ إلى الوجود الشّبهيّ فتحمل على أنّ الله خلقها عن طريقة آليّة التّطوّر لثبوت البرهان بذلك، فيحتجّ به كدليل على التّأويل من الوجود الذّاتي إلى القول بالمجاز.

3. 2. 2. آيات خلق آدم والإنسان ودفع معارضتها لنظريّة التّطوّر الدّاروينيّ

تكلّم الله تعالى في آيات متعدّدة عن أصل خلق الإنسان وكيفيّة ذلك، فيقول سبحانه مثلا عن أصل خلق الإنسان: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمۡ فِي رَيۡبٖ مِّنَ ٱلۡبَعۡثِ **فَإِنَّا خَلَقۡنَـٰكُم مِّن تُرَابٖ**﴾ (الحج:5)، ويقول سبحانه: ﴿هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن طِينٖ﴾ (الأنعام:2)، فأصل الإنسان مخلوق من تراب وطين.

والمقصود بالإنسان في تلك الآيات هو أوّلهم وهو آدم عليه السّلام، يقول عنه سبحانه متحدّثا عن أصله الّذي خلقه منه: ﴿ٱلَّذِيٓ أَحۡسَنَ كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقَهُۥۖ **وَبَدَأَ خَلۡقَ ٱلۡإِنسَـٰنِ مِن طِينٖ** ۝٧ ثُمَّ جَعَلَ نَسۡلَهُۥ مِن سُلَـٰلَةٖ مِّن مَّآءٖ مَّهِينٖ ۝٨ **ثُمَّ سَوَّىٰهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِن رُّوحِهِۦۖ** وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡأَبۡصَـٰرَ وَٱلۡأَفۡـِٔدَةَۚ قَلِيلٗا مَّا تَشۡكُرُونَ﴾ (السجدة: 7-9)، وقال سبحانه: ﴿إِذۡ قَالَ رَبُّكَ لِلۡمَلَـٰٓئِكَةِ **إِنِّي خَـٰلِقُۢ بَشَرٗا مِّن طِينٖ** ۝٧١ **فَإِذَا سَوَّيۡتُهُۥ وَنَفَخۡتُ فِيهِ مِن رُّوحِي** فَقَعُواْ لَهُۥ سَـٰجِدِينَ﴾ (ص: 71-72).

فالله يصرّح بأنّه خلق آدم الإنسان الأوّل الّذي ظهر على الأرض وأعطيت له الحياة من طين وتراب، ثمّ سوّاه ونفخ فيه الرّوح، وظاهر هذه الآيات أنّ الله هو الّذي سوّاه مباشرة، ولم تكن تسويته آتية من تطوّره من أنواع أخرى كانت قبله، ولا يصحّ إخراج المعنى عن ظاهره إلّا بدليل كما قرّرنا في مراتب التّأويل الّتي ذكرها الغزاليّ، فتحمل الآيات على ظاهرها.

أمّا عن الكيفيّة الّتي بها خلق الله آدم فيقول سبحانه وتعالى: ﴿**إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ ۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ**﴾ (آل عمران: 59).

فآدم خلقه الله مثل عيسى عليه السّلام من غير أب وأمّ، وهذا نصّ قطعيّ صريح على أنّ آدم عليه السّلام خُلق مباشرة ولم يتطوّر؛ لأنّ الله نفى أن يكون له أصل قبله كأب أو أمّ، وهذا معارض معارضة صريحة لنظريّة التّطوّر الدّاروينيّ، فأيّهما يرجّح؟

تبعا للقانون الكلّيّ الّذي وضع الرّازيّ يرجّح الدّليل القطعيّ على الدّليل الظّنّيّ، والدّليل القطعيّ في هذه المسألة هو النّصّ الشّرعيّ الّذي ثبت بالتّواتر، والتّواتر دليل قطعي، ودلالة الآية الّتي تنفي أن يكون لآدم أصل قطعيّة الدّلالة لا تحتمل التّأويل أصلا، أمّا أدلّة نظريّة التّطوّر الدّاروينيّ فهي ظنّيّة محتملة، فترجّح النّصوص لقطعيّتها وتقدّم على نتائج النّظريّة الظّنّيّة، وبهذا يرفع التّعارض بينهما.

3. 2. 3 مناقشة النصوص التي يحتج بها من يقول بوجود بشر قبل آدم

يعتمد كثير من الباحثين الذين يحاولون الجمع بين النصوص الشرعية ونظرية التطور الداروينيّ على ظواهر بعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تشير في نظرهم على وجود بشر قبل آدم، ويعتقدون أن هؤلاء البشر الذين ليسوا من بني آدم قد خلقهم الله عن طريق آلية التطور الداروينيّ، وبهذا يكونون قد جمعوا في نظرهم بين ما توصل إليه العلم الحديث والنصوص الشرعية، وسنقوم بعرض أهم ما يحتجون به ومناقشتها باختصار:

الدليل الأول: قوله تعالى: ﴿**وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوٓاْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ** وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: 30]

قالوا: المقصود من الخليفة أي خلف الذين سبقوه من البشر الذين كانوا قبله، والملائكة قاست ما سيفعله بنو آدم على البشر الذين كانوا قبلهم وسفكوا الدماء.

يُقال: ذهب المفسرون ومن بينهم ابنُ جرير[22] إلى أنّ ﴿خَلِيفَةً﴾ بمعنى: مَن يخلف.

واختلف السلف في تعليل قول الملائكة لربها: **أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ**﴾ على أقوال، أهمها:

القول الأول: أن الملائكة علمت ذلك من رؤيتها للجن الذين كانوا في الأرض قبل آدم وأفسدوا فيها وسفكوا الدماء.

وورد في ذلك عن **ابن عباس** أنه قال: "كان إبليس من حَيٍّ من أحياء الملائكة يقال لهم: الجن، خُلِقوا من نار السموم من بين الملائكة. قال: وكان اسمه الحارث. قال: وكان خازنًا من خُزّان الجنة. قال: وخُلِقَت الملائكة كلهم من نورٍ غير هذا الحي. قال: وخلقت الجن الذين ذكروا في القرآن من مارِج من نار –وهو لسان النار الذي يكون في طرفها إذا أُلهِبَت–. قال: وخُلِق الإنسان من طين، **فأول من سكن الأرضَ الجنُّ، فأفسدوا فيها، وسفكوا الدماء، وقتل بعضهم بعضًا**. قال: فبعث الله إليهم إبليسَ في جُندٍ من الملائكة – وهم هذا الحي الذين يقال لهم: الجن–، فقتلهم إبليس ومَن معه، حتى ألحقهم بجزائر البحور وأطراف الجبال، فلما فعل إبليس ذلك اغْتَرَّ في نفسه، وقال: قد صنعت شيئًا لم يصنعْه أحد. قال: فاطَّلع الله على ذلك من قلبه، ولم تطَّلع عليه الملائكة الذين كانوا معه، فقال الله للملائكة الذين معه: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾. فقالت الملائكة مجيبين له: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ﴾، كما أفسدت الجن، وسفكت الدماء، وإنما بعثتنا عليهم لذلك."[23]

وهذه الرواية عن ابن عباس وما شابهها غير ثابتة ولم ترد بطريق قطعي ينفي الشك والخطأ كما يقول الطبري.[24]

القول الثاني: أن الله هو من أخبر الملائكة بأن ذرية آدم ستفسد في الأرض وتسفك الدماء.

ورد عن **عبد الرحمن بن زيد بن أسلم** أنه قال: "لَمّا خلق الله النارَ ذُعِرَتْ منها الملائكةُ ذُعْرًا شديدًا، وقالوا: ربَّنا، لِمَ خلقتَ هذه النار، ولأيِّ شيء خلقتَها؟ قال: لِمَن عصاني مِن خلقي. قال: ولَمْ يكن لله خلق يومئذ إلا الملائكة، والأرض ليس فيها خلق، إنما خلق آدم بعد ذلك. وقرأ قول الله: ﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ لَمۡ يَكُن شَيۡـٔٗا مَّذۡكُورًا﴾ [الإنسان:1]. قال: قال عمر بن الخطاب: يا رسول الله، ليت ذلك الحين. ثم قال: قالت الملائكة: يا رب، أوَيأتي علينا دهرٌ نعصيك فيه! لا يرون له خلقًا غيرهم، **قال: لا، إنِّي أُريد أن أخلق في الأرض خلقًا، وأجعل فيها خليفة، يسفكون الدماء، ويفسدون في الأرض. فقالت الملائكة: أتجعل في الأرض من يفسد فيها ويسفك الدماء، وقد اخْتَرْتَنا؟ فاجعلنا نحن فيها، فنحن نُسَبِّح بحمدك ونُقَدِّس لك، ونعمل فيها بطاعتك**. وأَعْظَمَتِ الملائكةُ أن يجعل الله في الأرض من يعصيه، فقال: ﴿إِنِّيٓ أَعۡلَمُ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾، ﴿يَٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئۡهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡ﴾. فقال: فلان، وفلان. قال: فلما رَأَوْا ما أعطاه الله من العلم عليهم، أقرُّوا لآدم بالفضل عليهم، وأبى الخبيثُ إبليسُ أن يُقِرَّ له، قال: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسۡجُدَ إِذۡ أَمَرۡتُكَۖ قَالَ أَنَا۠ خَيۡرٞ مِّنۡهُ خَلَقۡتَنِي مِن نَّارٖ وَخَلَقۡتَهُۥ مِن طِينٖ ١٢ قَالَ فَٱهۡبِطۡ مِنۡهَا فَمَا يَكُونُ لَكَ أَن تَتَكَبَّرَ فِيهَا﴾ [الأعراف:12-13]."[25]

وقد رجحه الطبري محتجا بظاهر الآية على أن اعتراض الملائكة بقولها: ﴿أَتَجۡعَلُ فِيهَا مَن يُفۡسِدُ فِيهَا وَيَسۡفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحۡنُ نُسَبِّحُ بِحَمۡدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ مجرد طلب زيادة معرفة واستخبار من الله، لا إنكار عليه.[26]

وإن قيل: أين ذكر في القرآن الكريم أن الله تعالى قد أخبرهم بأن بني آدم سيفسدون في الأرض؟

يُقال: إن النصّ اكتفى بما يفهم ضمناً من السياق، إذ إن قولهم: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا﴾ يتضمّن دلالة واضحة على ما حُذف بعد قوله: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾، وهو الإخبار بما سيقع من فساد ذريته. فاكتُفي بهذه القرينة، وحُذف التصريح به، ومثل هذا الأسلوب شائع في القرآن.[27]

الدليل الثاني: قوله تعالى: ﴿وَٱلْخَيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ۚ **وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ**﴾ [النحل: 8]

يقول الله تعالى أنه يخلق ما لا نعلم مما لم يذكره لنا سابقا، وقد ذكر لنا سبحانه أن كل البشرية من آدم، فاحتمال وجود بشر آخرون قبل آدم غير داخلة في الاحتمال.

يقول يحي بن سلّام: قال: ﴿**وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ**﴾ من الأشياء كلها مما لم يذكر لكم.[28]

الدليل الثالث: قوله تعالى: ﴿۞ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ **وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا**﴾ [الإسراء: 70]

قالوا: أن الله لم يفضل بني آدم على كل من خلقه، بل على كثير فقط، مما يدل على وجود آخرين من خلق الله من هم أفضل من بني آدم.

يقال: اختلف أهل التفسير في فهم الآية على أقوال:

القول الأول: المقصود منه بعض الملائكة الذين هم أفضل من بني آدم، مثل جبريل، وميكائيل، وإسرافيل، وملك الموت، وأشباههم[29]، أو الملائكة عموما كما هو قول المعتزلة[30].

القول الثاني: أن معنى الآية: وفضلناهم على جميع من خلقنا؛ لأن العرب قد تضع الأكثر والكثير في موضع الجمع، مثل قوله تعالى:﴿يُلْقُونَ ٱلسَّمْعَ وَأَكْثَرُهُمْ كَٰذِبُونَ﴾[الشعراء: 223][31]

القول الثالث: المقصود من الآية التفضيل بين بني آدم والمخلوقات المشاهدة في عالمنا الحسي دون الغيبي؛ لأنه موضع الامتنان.

يقول الطاهر ابن عاشور: "**وأما التفضيل على كثير من المخلوقات، فالمراد به التفضيل المشاهد**؛ لأنه موضع الامتنان، وذلك الذي جماعه تمكين الإنسان من التسلط على جميع المخلوقات الأرضية برأيه وحيلته، وكفى بذلك تفضيلا على البقية... **وأما نسبة التفاضل بين نوع الإنسان، وأنواع من الموجودات الخفي عنا كالملائكة والجن فليست هنا، وإنما تعرف بأدلة توقيفية من قبل الشريعة**... ولا شك أن إقحام لفظ كثير في قوله تعالى: ﴿وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا﴾ **مراد منه التقيد والاحتراز والتعليم الذي لا غرور فيه،** فيعلم منه أن ثم مخلوقات غير مفضل عليها بنو آدم تكون مساوية أو أفضل إجمالا أو تفصيلا، **وتبيينه يتلقى من الشريعة فيما بينته من ذلك، وما سكتت فلا نبحث عنه.**"[32]

وحتى على عدم التسليم بأي من هذه الأقوال الثلاثة، لا يصح أن نخصص الآية بشيء لا دليل عليه، فتبقى الآية على إجمالها دون تحديد من هم الذين فضلهم الله على بني آدم.

الدليل الرابع: قوله تعالى: ﴿**حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَٰتُكُمْ** وَعَمَّٰتُكُمْ وَخَٰلَٰتُكُمْ وَبَنَاتُ ٱلْأَخِ وَبَنَاتُ ٱلْأُخْتِ وَأُمَّهَٰتُكُمُ ٱلَّٰتِىٓ أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَٰتُكُم مِّنَ ٱلرَّضَٰعَةِ وَأُمَّهَٰتُ نِسَآئِكُمْ وَرَبَٰٓئِبُكُمُ ٱلَّٰتِى فِى حُجُورِكُم مِّن نِّسَآئِكُمُ ٱلَّٰتِى دَخَلْتُم بِهِنَّ فَإِن لَّمْ تَكُونُواْ دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَٰٓئِلُ أَبْنَآئِكُمُ ٱلَّذِينَ مِنْ أَصْلَٰبِكُمْ وَأَن تَجْمَعُواْ بَيْنَ ٱلْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٢٣﴾﴾ [النساء: 23]

قالوا: حرم الله زواج الأخ بأخته، وهذا الحكم موجود في الأديان السماوية كلها، فيكون هو نفس الحكم الذي كان في شريعة آدم عليه السلام، وبالتالي يستخلص من ذلك وجود بشر آخرون غير آدم كان يتزوج أبناؤه منهم.

يُقال: صحيح أن زواج الأخ بالأخت محرم في جميع الأديان السماوية، بعد زمن نوح عليه السلام، أما فيما قبل ذلك، فجميع علماء الأديان السماوية تقر بأنه كان مباحا بل وضروريا في عصر آدم عليه السلام لتكاثر البشرية، ولم يقل أحد منهم بوجود بشر مع آدم عليه السلام، فلا يصح الأخذ بجزء من أقوالهم وترك الجزء الآخر.

يقول الحاخام راشي: "والتفسير المِدراشي لها هو: إذا قلتَ: «لكن قايين تزوّج أخته!» فأنا أجيب: كانت حالة قايين حالة استثنائية؛ فقد صُنِع فعلُ إحسان (חסד) من قبل القدوس تعالى لكي يُبنَى عالمه من خلاله (أي إنه جعل توالد الجنس البشري ممكنًا من خلال هذا الاتحاد)."[33]

ويقول القديس أوغسطين: "وعلى هذا النحو بعد الاتحاد الأول للإنسان المكون من تراب مع المرأة المستلة من جنب الرجل، فإن الجنس البشري الذي يحتاج إلى أن يتكاثر باتحادات جديدة فقد صار التزاوج بين الإخوة والأخوات لعدم وجود أناس آخرين غير الذين ولدوا من آدم وحواء، الزوجين الأولين، وهذا ما سمحت به الضرورة، غير أن هذه الضرورة الأولى أصبحت اليوم إثما تحرمه الديانة استنادا إلى ما تقول به."[34]

الدليل الخامس: قوله تعالى: ﴿**ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ**ۖ يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًۢا﴾ [الطلاق: 12]

قالوا: المقصود بالأراضي السبع سبعة أجزاء (مناطق) من الكرة الأرضية، وليس أراض أخرى كاملة مشابهة لكرتنا الأرضية، أو طبقات أرضية بعضها تحت بعض، وأن في تلك الأجزاء أنبياء مشابهة للأنبياء التي في الشرق الأوسط مثل ما عند الزرادشتية من نبي جامورد كآدم وييما كنوح وغير ذلك. محتجين أيضا بما روي عن **عبد الله بن عباس** في قوله: ﴿وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾، قال: "سبع أرضين، في كلّ أرض نبيٌّ كنبيّكم، وآدم كآدم، ونوح كنوح، وإبراهيم كإبراهيم، وعيسى كعيسى."[35]

يقال:

أولا: نص كلام ابن عباس أن لكل أرض أنبياء مثل أنبيائنا، لهم آدم خاص بهم وهو أصل جميع البشر الذين في تلك الأرض الواحدة وليس معه بشر قبل ولا معه كما هو اعتقاد أصحاب فرضية ما قبل الآدمية، فسواء كان المقصود بالأراضي السبع طبقات بعضها تحت بعض، أو سبع أرضين منبسطة تفرق بينهن البحار[36]، قد اتفق الجميع أن لا يوصل أصحاب الأرض الواحدة إلى الأرض الأخرى، وإلا لزمتهم دعوة أصحاب هؤلاء الذين وصلوا إليهم، ولم يكن هناك معنى لوجود أنبياء خاصة بهم. وهذا يبطل قول من يقول أنهم من أرضنا وفي قارات مختلفة.

ثانيا: تعتقد الأمم الأخرى كالزرادشتية مثلا أن آدمهم هو أب لكل البشرية وليس للفرس فقط، وعلى مثل هذا الاعتقاد بقية أصحاب الأديان الأخرى، ولم يقل أي من المسلمين أن آدمنا هو أب للبشر الذين من الشرق الأوسط فقط دون غيرهم، فهذا قول مخالف لفهم كل أصحاب الديانات السماوية.

ثالثا: التشابه الموجود في الأمم الأخرى غير الإسلامية في قصة خلق أول إنسان وأن كل البشرية أتت منه، دليل على أخذهم من أصل مشترك هو الوحي السماوي الذي غيرته بعد ذلك تلك الأديان التي حرفت بما يتناسب مع قوهم، وليس دليلا على أن لهم أنبياء مثل أنبيائنا.

الدليل السادس: قوله تعالى: ﴿۞ **إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ** وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: 33]

قالوا: الاصطفاء يكون من شيء سابق موجود، فالله اصطفى آدم من بشر كانوا موجدون قبله، ويأتي الاصطفاء بمعنى التفضيل، فيكون الله قد فضل آدم على أهل زمانه، فلا بد أن يكونوا موجودين.

يُقال: الاصطفاء كما يكون من شيء موجود يكون أيضا من شيء لم يكن له سابقة، والذي يرجح أحد المعنين على الآخر هو الدليل الذي يذكر أن آدم أول إنسان وأب البشرية جمعاء كما مر، وقد استشهد النبي بهذه الآية وأكد على أن آدم أبو البشر.

عن أبي بكر الصديق، قال: أصبح رسول الله ﷺ ذات يومٍ، فصلّى الغَداة، ثُمَّ جلس، حتى إذا كان مِن الضُّحى ضَحِك رسولُ الله ﷺ، ثُمَّ جلس مكانَه حتى صلّى الأولى والعصرَ والمغربَ، كُلُّ ذلك لا يَتَكَلَّمُ، حتى صلى العشاء الآخرة، ثُمَّ قام إلى أهله، فقال النّاسُ لأبي بكر: ألا تسألُ رسول الله ﷺ: ما شأنُه؟ صنع اليوم شيئًا لم يصنعه قطُّ. قال: فسأله، فقال: «نعم، عُرِض عَلَيَّ ما هو كائِنٌ مِن أمر الدُّنْيا وأمر الآخرة، فجُمِعَ الأوَّلون والآخِرون بصَعِيد واحد، ففَظِعَ الناسُ بذلك، حتى انطلَقوا إلى آدم، والعَرَقُ يكاد يُلْجِمُهم، **فقالوا: يا آدم، أنت أبو البشر، وأنت اصطفاك الله**؛ اشْفَعْ لنا إلى ربِّك. قال: قد لقيتُ مثلَ الذي لقيتُم، انطلقوا إلى أبيكم بعد أبيكم؛ إلى نوح: ﴿* **إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ** وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾...» الحديث.[37]

3. 3. خلاصة كيفيّة دفع تعارض النّصوص الشّرعيّة مع نظريّة التّطوّر الدّاروينيّ

	النّصوص الشّرعيّة	أدلّة نظريّة التّطوّر	المقدّم
كيفيّة خلق الحيوان	ظاهرها القول بالخلق المباشر (ظنّيّة)	ظاهرها القول بالتّطوّر (ظنّيّة)	يصحّ تقديم النّصوص وتأويل أدلّة التّطوّر أو العكس
كفيّة خلق آدم (الإنسان)	صريحة في القول بالخلق المباشر (قطعيّة)	ظاهرها القول بالتّطوّر (ظنّيّة)	تقدّم النّصوص على أدلّة التّطوّر

4. الخاتمة والنّتائج

عرضنا خلال هذا البحث قانون التّأويل عند المتكلّمين وحاولنا تطبيقه على النّصوص الشّرعيّة المعارضة لنظريّة التّطوّر الدّاروينيّ، وقد توصّلنا خلال تحليل قانون التّأويل عند المتكلّمين إلى منهجيّة علميّة منضبط يمكن الاعتماد عليها لحلّ التّعارض الّذي قد يرد على النّصوص من قبل النّظرّيات العلميّة وهي على خطوات ثلاث:

الأولى: استقصاء البحث في جمع أدلّة النّصوص الشّرعيّة وفي الوقوف على أصول وأدلّة النّظريّة العلميّة.

الثّانية: النّظر في درجة وقطعيّة كلّ دليل على حدة، ثمّ تقديم القطعيّ منهما على الظّنّي.

الثّالثة: تأويل الدّليل الظّنّي بما يوافق الدّليل القطعيّ حسب مراتب التّأويل الأربعة (الحسّي، ثمّ الخياليّ، ثمّ العقليّ، ثمّ الشبهيّ المجازي).

وتوصّلنا حين تطبيقنا لهذه القواعد على مثال تعارض نظريّة التّطوّر الدّاروينيّ للنّصوص الشّرعيّة إلى ما يلي:

أوّلا: الأدلّة الشّرعيّة على كيفيّة خلق الحيوان ظنّيّة ظاهرها القول بالخلق المباشر، وأدلّة نظريّة التّطوّر ظنّيّة ظاهرها القول بالتّطوّر، فيصحّ تقديم النّصّ وتأويل دليل النّظريّة، كما يجوز القول بالتّطوّر وتأويل النّصّ من مرتبة الظّاهر إلى المجاز.

ثانيا: قطعيّة النّصوص الدّالة على خلق الإنسان خلقا مباشرا دون تطوّر، وعدم صحة الأدلة التي يحتج بما البعض على وجود بشر قبل آدم، وظنّيّة الأدلّة العلميّة القائلة بتطوّر الإنسان، فيقدّم القطعيّ على الظّنّي، ثمّ يؤوّل بطريقة بحيث يتلاءم ويوافق ما جاء في القطعيّ، فتؤوّل نتائج النّظريّة بجعلها دالّة على الخلق المباشر.

ونوصي في ختام هذا البحث بدراسة باقي نتائج العلم التّجريبيّ الّتي يزعم غير المسلمين مخالفة القرآن والمصادر الإسلاميّة لها، وذلك بتطبيق قوانين التّأويل الكلاميّة العلميّة والمنهجيّة الّتي وضعها لنا علماؤنا ومحاولة تطويرها بما يلائم الإشكاليّة الجديدة الّتي نواجهها وهي تعارض العلم والنّقل.

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

أحمد بن حنبل، **المسند**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وآخرون، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1995م،.

ابن الجوزي، أبو الفرج، **زاد المسير في علم التّفسير**، تحقيق: عبد الرّزّاق المهدي، بيروت: دار الكتاب العربي، 2001.

ابن سلام، **تفسير يحيى بن سلام**، تحقيق: ،هند شلبي، بيروت: دار الكتب العلمية، 2004..

ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، تونس: الدار التونسية للنشر، 1984.

أبو الحسن الماوردي، **النكت والعيون**، بيروت: دار الكتب العلمية، 1992.

أوغسطين، **مدينة الله**، بيروت: دار المشرق، 2007.

الرّازي، فخر الدّين، **تأسيس التّقديس**، تحقيق: أنس الشّرقاوي وأحمد الخطيب، لبنان: دار نور الصّباح، 2011.

الزمخشري، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، بيروت: دار الكتاب العربي، 1978.

الطبري، **جامع البيان في تأويل آي القرآن**، تحقيق: عبد الله التركي، القاهرة: دار هجر، 2001.

الغزاليّ، أبو حامد، **فيصل التّفرقة بين الإسلام والزّندقة**، بيروت: دار المنهاج، 2017.

الغزاليّ، أبو حامد، **قانون التّأويل**، تحقيق: محمود بيجو، 1992.

IJdo, J. W., Baldini, A., Ward, D. C., Reeders, S. T., & Wells, R. A., "Origin of Human Chromosome 2: An Ancestral Telomere-Telomere Fusion," *Proceedings of the National Academy of Sciences of the United States of America*, vol. 88, no. 20 (15 October 1991).

Jalajel, David Solomon, *Islam and Biological Evolution: Exploring Classical Sources and Methodologies*, Western Cape: University of the Western Cape, 2009.

Malik, Shoaib Ahmed, *Islam and Evolution: Al-Ghazālī and the Modern Evolutionary Paradigm*, New York: Routledge, 2021.

Rashi, Rashi on Leviticus 20:17:1, USA, Sefaria (Online Edition), 2026, https://www.sefaria.org.

Thewissen, J. G. M., Williams, E. M., Roe, L. J., & Hussain, S. T., "Skeletons of Terrestrial Cetaceans and the Relationship of Whales to Artiodactyls," Nature, vol. 413, no. 6853 (20 September 2001).

Tobler, Michi, *A Primer of Evolution: An Introduction to Evolutionary Thought, Theory, Evidence, and Practice* (online open-access textbook). Available at: https://michitobler.github.io/primer-of-evolution.

Urry, L. A., Cain, M. L., Wasserman, S. A., Minorsky, P. V., & Reece, J. B., *Campbell Biology*, 11th ed. (New York: Pearson, 2017).

---

(1) ينظر:

Jalajel, David Solomon, **Islam and Biological Evolution: Exploring Classical Sources and Methodologies**.

(2) ينظر:

Malik, Shoaib Ahmed, **Islam and Evolution: Al-Ghazālī and the Modern Evolutionary Paradigm**.

(3) الغزاليّ، أبو حامد، **قانون التّأويل**، ص15.

(4) ينظر: الغزاليّ، **قانون التّأويل**، ص15-16.

(5) ينظر: الغزاليّ، **قانون التّأويل**، ص16.

(6) ينظر: الغزاليّ، **قانون التّأويل**، ص17.

(7) ينظر: الغزاليّ، **قانون التّأويل**، ص18-19.

(8) ينظر: الغزاليّ، **قانون التّأويل**، ص19-20.

(9) الرّازي، فخر الدّين، **تأسيس التّقديس**، ص217.

(10) الغزاليّ، أبو حامد، **فيصل التّفرقة بين الإسلام والزّندقة**، ص72.

(11) الغزاليّ، **فيصل التّفرقة بين الإسلام والزّندقة**، ص57.

(12) الغزاليّ، **فيصل التّفرقة بين الإسلام والزّندقة**، ص61.

(13) الغزاليّ، **فيصل التّفرقة بين الإسلام والزّندقة**، ص58.

(14) الغزاليّ، **فيصل التّفرقة بين الإسلام والزّندقة**، ص59.

(15) الغزاليّ، **فيصل التّفرقة بين الإسلام والزّندقة**، ص60.

(16) الغزاليّ، **فيصل التّفرقة بين الإسلام والزّندقة**، ص60.

(17) ينظر:

Tobler, Michi, *A Primer of Evolution: An Introduction to Evolutionary Thought, Theory, Evidence, and Practice* (online open-access textbook), chs. 1, 4-6. Available at: https://michitobler.github.io/primer-of-evolution.

(18) ينظر:

Thewissen, J. G. M., Williams, E. M., Roe, L. J., & Hussain, S. T., "Skeletons of Terrestrial Cetaceans and the Relationship of Whales to Artiodactyls," *Nature*, vol. 413, no. 6853 (20 September 2001), pp. 277–281.

(19) ينظر:

Urry, L. A., Cain, M. L., Wasserman, S. A., Minorsky, P. V., & Reece, J. B., *Campbell Biology*, 11th ed. (New York: Pearson, 2017), pp. 472-476.

(20) ينظر:

IJdo, J. W., Baldini, A., Ward, D. C., Reeders, S. T., & Wells, R. A., "Origin of Human Chromosome 2: An Ancestral Telomere-Telomere Fusion," *Proceedings of the National Academy of Sciences of the United States of America*, vol. 88, no. 20 (15 October 1991), pp. 9051–9055.

(21) ابن الجوزي، أبو الفرج، **زاد المسير في علم التّفسير**، 301/3.

[22] ينظر: الطبري، **جامع البيان في تأويل آي القرآن**، 477/1.

[23] أخرجه الطبري في **جامع البيان في تأويل آي القرآن**، 482/1-485.

[24] ينظر: الطبري، **جامع البيان في تأويل آي القرآن**، 500/1.

[25] أخرجه الطبري في **جامع البيان في تأويل آي القرآن**، 495/1-496.

[26] ينظر: الطبري، **جامع البيان في تأويل آي القرآن**، 498/1-501.

[27] ينظر: الطبري، **جامع البيان في تأويل آي القرآن**، 500/1-501.

[28] ينظر: ابن سلام، **تفسير يحيى بن سلام**، 53/1..

[29] ينظر: ابن الجوزي، **زاد المسير في علم التفسير**، 55/5.

[30] ينظر: الزمخشري، **الكشاف**، 679/2.

[31] ينظر: ابن الجوزي، **زاد المسير في علم التفسير**، 44/3.

[32] ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، 15/ 165-166.

[33] تفسير راشي نص اللاويين 20: 17.

[34] أوغسطين، **مدينة الله**، الكتاب 15، الفصل 16، 248/2-249.

[35] أخرجه الطبري في **جامع البيان في تأويل آي القرآن**، 78/23.

[36] ينظر: أبو الحسن الماوردي، **النكت والعيون**، 34/6.

[37] أحمد بن حنبل، **المسند**، 193/1-194.